بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَنْهَجُ الدِّرَايَةِ وَمِيزَانُ الرِّوَايَةِ

في الحديث الشريف ؛ في معرفة الصحيح والحسن والضعيف

أ . توفيق عمر سيّدي

الحلقة (1)

الأحاديث التي تنسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ليست على درجة واحدة، فمنها ما تصح نسبته إليه وهو الصحيح والحسن، ومنها ما لا تحصل الطمأنينة في نسبته، وهو الضعيف بأنواعه – وهي كثيرة –، ومنها ما لا يصح وهو المختلف المكذوب.

وهاك دراسة ممعنة – نسوقها في حلقات – في التعرف على هذه الأصناف وبيانها حسب الشروط العلمية والقواعد النقدية.

وهذا البحث يندرج تحت ما يعرف "بعلم مصطلح الحديث" أو "علم الحديث دراية".

وأول حلقات هذا البحث حول الحديث الصحيح والحسن ونوع واحد من أنواع الضعيف، نعرض باقيها في حلقات تالية إن شاء الله تعالى.

ينقسم الحديث ــ من حيث القبول والرد ــ إلى قسمين :

1- **الحديث المقبول** ، وهو : الحديث الذي اجتمعت فيه الشروط والصفات التي تجعلنا نطمئن إليه ونقبله ، وهو نوعان : الحديث الصحيح ، والحديث الحسن ، وكلاهما ينقسم إلى نوعين : الحديث الصحيح لذاته ، والصحيح لغيره ، والحديث الحسن لذاته ، والحسن لغيره .

2- **الحديث المردود** : وهو الحديث الضعيف بأنواعه كالمرسل ، والمعضل ، والشاذ والمضطرب ، وغيرها . وإنما كان مردودا ؛ لأنه لم يستجمع صفات القبول .

والصفات التي يلزم توفرها ليكون الحديث مقبولا ، هي :

1- اتصال السند [وهو يعني أن كل راوٍ من رواته سمعه ممن هو فوقه] .

2- عدالة الرواة [كونهم ثقات أمناء]

3- تمام الضبط [السلامة من الخطأ والغفلة]

4- السلامة من الشذوذ [أن لا تخالف رواية الثقة رواية من هو أوثق منه]

5- السلامة من العلة القادحة .

القسم الأول : الحديث المقبول

وأنواعه كما قدمنا : الصحيح لذاته ، ولغيره ، والحسن لذاته ، ولغيره .

فالحديث الصحيح [لذاته]: هو الذي يتصل سنده بنقل العدل الضابط [الثقة المتقن] عن مثله ، من أوله إلى منتهاه ، من غير شذوذ ولا علّة .

حكمه : وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث ، وممن يعتد به من الأصوليين والفقهاء ؛ فلا يسع المسلم ترك العمل به ، وهو حجة من حجج الشرع .

مثال الحديث الصحيح: ما رواه شيخ السنة وإمام الأئمة أبو عبد الله أحمد بن حنبل في المسند رقم (16432) قال: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ جَبَلَةَ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :" إِذَا أَرَادَ اللَّهُ ــ عَزَّ وَجَلَّ ــ بِعَبْدٍ خَيْرًا يُفَقِّهُ فِي الدِّينِ ".

ولنعرف أهو من المقبول أم من المردود ؛ علينا أن ننظر هل تجتمع فيه شروط القبول ؛ فيكون مقبولا ، أم ينقصه شرط ، أو أكثر فيكون مردودا .

أما الشرط الأول : فهو إتصال السند ،

وهذا الحديث إسناده متصلٌ ؛ لأن كل راوٍ من رواته سمعه من شيخه .

وأما عنعنة حمادٍ بن سلمة ، وجَبَلَةَ ، وابنِ مُحَيْرِيز فمحمولةٌ على الاتصال ؛ لأنهم غير مدلسين .

أما الشرط الثاني والثالث : فعدالة الرواة وتمام الضبط ،

وعند تتبع حال رواته وأوصافهم ــ في الكتب التي تعنى بتراجم الرواة والتعريف بهم ــ فقد وجدناهم عدولا ضابطين ، وإليك وصفهم :

روح : هو روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي، كنيته أبو محمد، أحد شيوخ الإمام أحمد، ثقة فاضل ، له تصانيف، سمع من عبد الملك بن جريج ، وشعبة بن الحجاج، وسعيد بن أبي عروبة ، وحماد بن سلمة ، ومالك بن أنس ، وغيرهم .وروى عنه أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن منصور ، وزهير بن حرب ، وبندار ، وخلق كثير . مات رحمه الله سنة 207هـ ، أخرج له أصحاب الكتب الستة .[انظر تقريب التهذيب للحافظ ابن

حجر العسقلاني 253/1 ، والجمع بين رجال الصحيحين 137/1 ، وتذكرة الحفاظ ــ للذهبي 349/1].

حماد بن سلمة بن دينار البصري ، أبو سلمة ، ثقة عابد ، أثبت الناس في ثابت البناني ، تغيّر حفظه في آخره ، مات سنة 167هــ ، أخرج له مسلم وأصحاب السنن الأربعة والبخاري تعليقا . [انظر : الجمع بين رجال الصحيحين 103/1 تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر 11/3، 16]

جَبَلَة بن عطية الفلسطيني ، ثقة ، أخرج له النسائي فقط ، ترجم له البخاري في التاريخ الكبير [220/2] ولم يذكر فيه جرحا ، وأورد في ترجمته هذا الحديث بالإسناد المذكور . [التقريب 125/1] .

وابن مُحَيْريز : هو عبد الله بن مُحَيْريز بن جنادة بن وهب الجمحي ، ثقة عابد ، مات سنة 99هــ ، أخرج له أصحاب الكتب الستة [التقريب 449/1] .

أما معاوية : فهو ابن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما ، صحابي . والصحابة كلهم عدول بتعديل الله تعالى ورسوله صلّى الله عليه وسلم لهم .

أما الشرط الرابع : فهو عدم الشذوذ .

وهذا حديث محفوظ ــ غير شاذ ــ لأنه لم يعارضه ما هو أقوى منه .

أما الخامس : فهو عدم العلة ، وهذا الحديث ليس فيه علة من العلل .

درجته : بعد أن درسنا هذا الحديث إسنادا ومتنا تبيّن لنا أن هذا الحديث صحيح ؛ لأن إسناده متصلٌ ، ولكون رواته ثقات متقنين ، وليس شاذا ولا معللا .

تخريجه : أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الاعتصام ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم :" لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون ، وهم أهل العلم رقم (7312)، وفي فرض الخمس : باب قول الله تعالى { فإنَّ لله خُمُسَهُ } يعني للرسول قسم ذلك رقم (3116).

وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة : باب النهي عن المسألة رقم (1037)، وفي كتاب الإمارة : باب قوله صلى الله عليه وسلم :" لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم رقم (1037.

مثال آخر : ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه : كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار رقم (2701) قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مَرْحُومُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي نَعَامَةَ السَّعْدِيِّ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه ، قَالَ: خَرَجَ مُعَاوِيَةُ عَلَى حَلْقَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ : مَا أَجْلَسَكُمْ ؟ قَالُوا جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ. قَالَ : آللَّهِ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلا ذَاكَ ؟ قَالُوا : وَاللَّهِ مَا أَجْلَسَنَا إِلا ذَاكَ . قَالَ : أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تُهْمَةً لَكُمْ ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ بِمَنْزِلَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَلَّ عَنْهُ حَدِيثًا مِنِّي ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ عَلَى حَلْقَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: مَا أَجْلَسَكُم؟ قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ وَنَحْمَدُهُ عَلَى مَا هَدَانَا لِلإِسْلامِ وَمَنَّ بِهِ عَلَيْنَا. قَالَ: آللَّهِ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلا ذَاكَ ؟ قَالُوا: وَاللَّهِ مَا أَجْلَسَنَا إِلا ذَاكَ. قَالَ : أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تُهْمَةً لَكُمْ ، وَلَكِنَّهُ أَتَانِي جِبْرِيلُ فَأَخْبَرَنِي أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبَاهِي بِكُمُ الْمَلائِكَةَ .

أما إسناده فمتصلٌ ؛ لأن كل راوٍ من رواته سمعه من شيخه .

وأما عنعنة مَرْحُومِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وأَبِي نَعَامَةَ السَّعْدِيِّ ، وأَبِي عُثْمَانَ ، فمحمولةٌ على الاتصال ؛ لأنهم غير مدلسين .

رواته : عدول ضابطون ، أي : هم ثقات متقنون .

فأبو بكر بن أبي شيبة ، هو : عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي ، الواسطي الأصل ، الكوفي ، ثقة حافظ ، صاحب تصانيف ، من الطبقة العاشرة ، مات سنة 235هـ . أخرج له أصحاب الكتب الستة عدا الترمذي . [انظر : تقريب التهذيب 444/1] .

مَرْحُومُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بن مهران العطار الأموي ، أبو محمد البصري ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة 88هـ ، أخرج له الجماعة [يعني أصحاب الكتب الستة] . [انظر : تقريب التهذيب 237/2] .

وأَبُو نَعَامَةَ السَّعْدِيُّ : اسمه عبد ربه ، ثقة ، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي . [انظر : تقريب التهذيب 281/2] .

وأَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ : هو عبد الرحمن بن مُلّ ـ مشهور بكنيته ـ مخضرم ، ثقة ثبت عابد ، مات سنة 95هـ ، وعاش 130سنة . أخرج له أصحاب الكتب الستة .[انظر : التقريب 499/1] .

وأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، هو : سعد بن مالك بن سنان، صحابي مشهور ، استصغر بأحد، ثم شهد ما بعدها ، روى الكثير ، مات سنة 63هـ بالمدينة ، أخرج له الجماعة . [انظر : التقريب 289/1] .

وأما شرطاه الأخيران فمتحققان أيضا؛ لسلامته من العلل، وليس هناك ما يعارضه .

درجته : بعد أن درسنا هذا الحديث إسنادا ومتنا تبيّن لنا أن هذا الحديث صحيح ؛ لأن إسناده متصلٌ ، ولكون رواته ثقات متقنين ، وليس شاذا ولا معللا .

تخريجه : وأخرجه أيضا الترمذي في سننه : في الدعوات : باب ما جاء في القوم يجلسون فيذكرون الله ، ما لهم من الفضل رقم (3379)، والنسائي في السنن : كتاب القضاء : باب كيف يستحلف الحاكم رقم (5426)، والإمام أحمد في مسنده رقم(16393).

مثال آخر : ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه : كتاب الأدب : باب من أحق الناس بحسن الصحبة رقم (5971). ومسلم في صحيحه في كتاب البر والصلة والآداب: بَاب برِّ الْوَالِدَيْنِ وَأَنَّهُمَا أَحَقُّ بِه رقم (2548)، قالا : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ شُبْرُمَةَ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي ؟ قَالَ : أُمُّكَ . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : ثُمَّ أُمُّكَ . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : ثُمَّ أُمُّكَ . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : ثُمَّ أَبُوكَ .

وهذا إسناد متصل صحيح بسماع العدل الضابط عن مثله : البخاري ومسلم ؛ إمامان جليلان في هذا الشأن ، وشيخهما قتيبة بن سعيد ثقة كبير المحل ، ثبت ، وجرير ــ هو ابن عبد الحميد ــ ثقة صحيح الكتاب . قيل : كان في آخر عمره يهم إذا حدث من حفظه . وهذا لا يضر ؛ فإن قتيبة من كبار تلامذة جرير متقدم السماع منه . وعمارة بن القعقاع ثقة أيضا ،وكذا أبو زرعة التابعي ــ وهو ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي.

رجال الإسناد كلهم ثقات احتج بهم الأئمة .[أي : توفر فيه شرطا العدالة والضبط].

وتسلسل الإسناد معروف عند المحدثين . [أي : توفر فيه شرط إتصال السند]

وليس ثمة ما يخالفه . [أي : ليس شاذا]

والمتن كذلك موافق لما وردت به الأدلة . [أي : لا علة فيه]

فالحديث صحيح لذاته .

الحديث الحسن

والحسن [لذاته]: هو الحديث الذي يتصل سنده بنقل عدل خفّ ضبطه ، من غير شذوذ ولا علّة .

حكمه : وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث ، فهو حجة من حجج الشرع .

مثال الحديث الحسن : ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده رقم(17344) قال : حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَلَفٍ مُوسَى بْنُ خَلَفٍ ــ كَانَ يُعَدُّ مِنَ الْبُدَلَاءِ ــ قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ ، عَنْ جَدِّهِ مَمْطُورٍ ، عَنِ الْحَارِثِ الْأَشْعَرِيِّ ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ يَعْمَلَ بِهِنَّ وَأَنْ يَأْمُرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهِنَّ ، فَكَادَ أَنْ يُبْطِئَ ، فَقَالَ لَهُ عِيسَى : إِنَّكَ قَدْ أُمِرْتَ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ تَعْمَلَ بِهِنَّ وَأَنْ تَأْمُرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهِنَّ ، فَإِمَّا أَنْ تُبَلِّغَهُنَّ ، وَإِمَّا أُبَلِّغَهُنَّ ، فَقَالَ لَهُ : يَا أَخِي إِنِّي أَخْشَى إِنْ سَبَقْتَنِي أَنْ أُعَذَّبَ ، أَوْ يُخْسَفَ بِي . قَالَ : فَجَمَعَ يَحْيَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، حَتَّى امْتَلَأَ الْمَسْجِدُ وَقُعِدَ عَلَى الشُّرَفِ ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَنِي بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ

أَعْمَلَ بِهِنَّ وَآمُرَكُمْ أَنْ تَعْمَلُوا بِهِنَّ أَوَّلُهُنَّ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ ، وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ خَالِصِ مَالِهِ بِوَرِقٍ ، أَوْ ذَهَبٍ فَجَعَلَ يَعْمَلُ وَيُؤَدِّي عَمَلَهُ إِلَى غَيْرِ سَيِّدِهِ ، فَأَيُّكُمْ يَسُرُّهُ أَنْ يَكُونَ عَبْدُهُ كَذَلِكَ؟ وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَكُمْ وَرَزَقَكُمْ فَاعْبُدُوهُ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَآمُرَكُمْ بِالصَّلاةِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْصِبُ وَجْهَهُ لِوَجْهِ عَبْدِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ ، فَإِذَا صَلَّيْتُمْ فَلا تَلْتَفِتُوا ، وَآمُرَكُمْ بِالصِّيَامِ ، فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ مَعَهُ صُرَّةٌ مِنْ مِسْكٍ فِي عِصَابَةٍ كُلُّهُمْ يَجِدُ رِيحَ الْمِسْكِ ، وَإِنَّ خُلُوفَ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ ، وَآمُرَكُمْ بِالصَّدَقَةِ فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَسَرَهُ الْعَدُوُّ فَشَدُّوا يَدَيْهِ إِلَى عُنُقِهِ وَقَرَّبُوهُ لِيَضْرِبُوا عُنُقَهُ فَقَالَ هَلْ لَكُمْ أَنْ أَفْتَدِيَ نَفْسِي مِنْكُمْ ، فَجَعَلَ يَفْتَدِي نَفْسَهُ مِنْهُمْ بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ حَتَّى فَكَّ نَفْسَهُ ، وَآمُرَكُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ كَثِيرًا وَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ طَلَبَهُ الْعَدُوُّ سِرَاعًا فِي أَثَرِهِ فَأَتَى حِصْنًا حَصِينًا فَتَحَصَّنَ فِيهِ ، وَإِنَّ الْعَبْدَ أَحْصَنَ مَا يَكُونُ مِنَ الشَّيْطَانِ إِذَا كَانَ فِي ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . قَالَ : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَا آمُرُكُمْ بِخَمْسٍ اللَّهُ أَمَرَنِي بِهِنَّ ؛ بِالْجَمَاعَةِ ، وَبِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، وَالْهِجْرَةِ ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلامِ مِنْ عُنُقِهِ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ ، وَمَنْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مِنْ جُثَا جَهَنَّمَ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى ؟ قَالَ : وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ فَادْعُوا الْمُسْلِمِينَ بِمَا سَمَّاهُمُ الْمُسْلِمِينَ الْمُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

هذا حديث متصل الإسناد ورواته ثقات . خلا أبو خلف موسى بن خلف العَمِّي البصري ، فإنه صدوق عابد ، لكنه لم يبلغ درجة الإتقان ، واختلفوا فيه ، وحديثه حسن إن شاء الله تعالى . قال ابن معين : ليس به بأس . وقال مرّة : ضعيف . وقال الدارقطني : ليس بالقوي ، يعتبر به . وقال أبو حاتم الرازي : صالح الحديث ، وثقه يعقوب بن شيبة والعجلي ، أخرج له البخاري تعليقا وأبو داود والنسائي . [انظر ترجمته في : التهذيب 341/10، والتقريب 282/2].

وليس ثمة ما يعارض هذا الحديث ، ولا علة فيه ؛ فهو حديث حسن إن شاء الله .

وأخرجه الترمذي بطوله عن الحارث الأشعري في كتاب الأمثال باب ما جاء مثل الصلاة والصيام والصدقة رقم (2863) وقال : حديث حسن صحيح غريب .

مثال آخر : ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده رقم(16395) قال : حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ أَنْبَأَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مَعْبَدٍ الْجُهَنِيِّ ، قَالَ : كَانَ مُعَاوِيَةُ قَلَّمَا يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا وَيَقُولُ هَؤُلاءِ الْكَلِمَاتِ قَلَّمَا يَدَعُهُنَّ ، أَوْ يُحَدِّثُ بِهِنَّ فِي الْجُمَعِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ، وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ حُلْوٌ خَضِرٌ فَمَنْ يَأْخُذْهُ بِحَقِّهِ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّمَادُحَ فَإِنَّهُ الذَّبْحُ . هذا حديث متصل الإسناد ورواته ثقات . خلا معبد الجهني وحديثه حسن لكونه صدوقا في نفسه . قال أبو حاتم الرازي : كان صدوقا ، وكان رأسا في القدر . وقال الذهبي في الميزان : صدوق في نفسه ، ولكنه سنّ سنة سيئة ؛ فكان أول من تكلم بالقدر . وقد وثقه يحيى بن معين ، أخرج له ابن ماجه ، قتل سنة 80هـ قتله الحجاج صبرا لخروجه مع ابن الأشعث . [انظر ترجمته في : التقريب 262/2، الجرح والتعديل 280/1/4، ميزان الاعتدال 141/4] .

وليس ثمة ما يخالفه ، ولا علة فيه ؛ فهو حديث حسن إن شاء الله تعالى .

مثال آخر : ما رواه الترمذي قال : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي بِحَضْرَةِ الْعَدُوِّ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :" إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلالِ السُّيُوفِ ". فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ رَثُّ الْهَيْئَةِ : أَأَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَرَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ أَقْرَأُ عَلَيْكُمُ السَّلامَ وَكَسَرَ جَفْنَ سَيْفِهِ فَضَرَبَ بِهِ حَتَّى قُتِلَ . الترمذي في سننه : في الجهاد رقم (1659). وقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

وإنما كان هذا الحديث حسنا ؛ لأن رجال إسناده الأربعة ثقات إلا جعفر بن سليمان الضبعي ، فإنه صدوق ، لذلك نزل الحديث عن مرتبة الصحيح إلى الحسن .

الحديث الصحيح لغيره

والصحيح لغيره : هو الحسن لذاته ، إذا روي من طريق آخر مثله ، أو أقوى منه .

وسمّي صحيحا لغيره ؛ لأن الصحة لم تأت من ذات السند ، وإنما جاءت من انضمام غيره إليه .

حكمه: وجوب العمل به ؛ فهو حجة من حجج الشرع، لا يسع المسلم ترك العمل به.

مرتبته : هو أعلى مرتبة من الحسن لذاته ، ودون الصحيح لذاته .

مثال الحديث الصحيح [لغيره] : ما رواه الإمام الترمذي في الطهارة رقم (22)، قال : حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْلا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاةٍ . هذا حديث فيه محمد بن عمرو بن علقمة وحديثه حسن إن شاء الله تعالى . لكن رواه غيرُه عن أبي هريرة ، فارتقى حديثه هذا إلى درجة الصحيح لغيره .

قال الإمام أبو عمر بن الصلاح : " فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة ، لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته ، فحديثه من هذه الجهة حسن ، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه ، وانجبر به ذلك النقص اليسير ، فصح هذا الإسناد ، والتحق بدرجة الصحيح ".

وهاك بيان تلك الأوجه الأُخَر :

فقد أخرجه الإمام مسلم رقم (252) ، وأبو داود رقم (46)، والنسائي رقم (7)، والإمام أحمد في المسند رقم (7294)، والإمام مالك في الموطأ رقم (147)، والدارمي في السنن رقم (683) عَنْ أَبِي الزِّنَادِ [عبد الله بن ذكوان] عَنِ الأَعْرَجِ [عبد الرحمن بن هرمز] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وأخرجه الترمذي رقم (167) ، وابن ماجه رقم (287) ، والإمام أحمد في المسند رقم (7364)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وأخرجه الإمام أحمد في المسند رقم (10240، 10487)، والدارمي رقم (1484)، عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ عَطَاءٍ المدنيِّ ــ مَوْلَى أُمِّ صُبَيَّةَ ــ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

فهذا حديث حسن في نفسه [يعني لذاته] صحيح لغيره كما ترى .

قال الإمام الترمذيُّ :" وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ إِنَّمَا صَحَّ لأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ ".

الحديث الحسن لغيره

والحسن لغيره : هو الضعيف إذا تعددت طرقه ، و لم يكن سبب ضعفه فسق الــراوي ، أو كذبه . ويستفاد من هذا التعريف ؛ أن الضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بأمرين، هما :

ـــ- أن يروى من طريق آخر فأكثر ، على أن يكون الطريق الآخر مثله ، أو أقوى منه .

ـــ- أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه ، أو انقطاع في ســنده ، أو جهالة في رجاله .

حكمه : هو من المقبول الذي يحتج به . ويعمل به أيضا عند جمــاهير العلمــاء مــن المحدثين والأصوليين وغيرهم ؛ لأنه وإن كان في الأصل ضعيفا لكنه قد انجبر بوروده من طريق آخر ، مع سلامته من أن يعارضه شيء ، فزال بذلك ما نخشاه من ســوء حفــظ الراوي ، أو غفلته ، وتحصّل بالمجموع قوة تدل على أنه ضبط الحديث ، وحَسُنَ الظــنُّ براويه أنه حفظه وأداه كما سمعه ، لذلك سمّي الحديث حسنا . [انظر : منهج النقــد في الحديث الشريف د. نور الدين عتر ص271].

مرتبته : الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته .

ويبنى على ذلك : أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره ؛ قدم الحسن لذاته .

مثال الحديث الحسن [لغيره]: ما رواه الإمام الترمــذي في النكــاح رقــم (1113) وحسّنَهُ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْــدِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فَزَارَةَ تَزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْنِ . فَقَالَ رَسُــولُ

اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :" أَرَضِيتِ مِنْ نَفْسِكِ وَمَالِكِ بِنَعْلَيْنِ ؟" قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : فَأَجَازَهُ .

وأخرجه ابن ماجه في سننه : في النكاح رقم (1888) مختصرا ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ الضَّرِيرُ وَهَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ ، قَالا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَجُلا مِنْ بَنِي فَزَارَةَ تَزَوَّجَ عَلَى نَعْلَيْنِ ، فَأَجَازَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِكَاحَهُ .

ومدار إسناديهما على عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَاصِمِ العدويِّ ، وهو ضعيف .

قال عنه الإمام أحمد : ليس بذاك . وقال يحيى بن معين : ضعيف حديثه ليس بحجة .

وقال الإمام البخاري : منكر الحديث . وقال محمد بن سعد : لا يحتج به .

فعاصمٌ هذا ضعيف لسوء حفظه ، وقد حسّن له الإمامُ الترمذيُّ هذا الحديث لمجيئه من غير وجه [أي من طرق أخرى عديدة] .

قَالَ الترمذي : وَفِي الْبَاب عَنْ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَنَسٍ وَعَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَأَبِي حَدْرَدٍ الأَسْلَمِيِّ رضي الله عنهم .

فأنت ترى أن هذا الحديث الضعيف في نفسه لضعف إسناده ، لمجيئه من طرق أخرى قد ارتقى إلى درجة الحسن لغيره .

مثال آخر : ما رواه الترمذي في سننه : كتاب الجمعة رقم (551)، قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنِ الْحَجَّاجِ ، عَنْ عَطِيَّةَ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ فِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ .

قَالَ أَبُو عِيسَى الترمذي : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ عَطِيَّةَ وَنَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ .

قال [رقم (552)]: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمُحَارِبِيُّ ــ يَعْنِي : الْكُوفِيَّ ــ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ عَطِيَّةَ وَنَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ فِي الْحَضَرِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ مَعَهُ فِي السَّفَرِ الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ ، وَالْعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ ، وَلَمْ

يُصَلِّ بَعْدَهَا شَيْئًا ، وَالْمَغْرِبَ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ سَوَاءً ؛ ثَلاثَ رَكَعَاتٍ ، لا تَنْقُصُ فِي الْحَضَرِ ، وَلا فِي السَّفَرِ ، هِيَ وِتْرُ النَّهَارِ ، وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ .

قَالَ الترمذي : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

فالحديث في إسناده الأول " الحجاج " وهو ابن أرطأة . قال الحافظ ابن حجر في التقريب : صدوق كثير الخطأ والتدليس ". وفيه " عطية " وهو ابن سعد بن جُنَادة العُوفِي، وهو كسابقه أيضا مع كونه شيعيا ، لكن كلا منهما لم ينهم بالكذب ، و لم يترل عن رتبة الاعتبار .

وقد حسّن الترمذيُّ حديثهما ؛ لأنه اعتضد بروايته من وجه آخر كما رأيت ، وهذا الطريق الآخر فيه ابن أبي ليلى ، وهو فقيه جليل معروف ، لكن تكلّم فيه المحدثون من قبل حفظه . فتقوى الحديث بوروده من هذا الطريق ، ومن هنا حسنه الترمذي .

يعني : قد تحصّل من هذه المتابعة ما يدل على أن " الحجاج " قد ضبط الحديث وأداه كما سمعه ، ولذلك كان حديثه هذا حسنا لغيره .

القسم الثاني
الحديث المردود

الحديث المردود : هو ما فقد شرطا ــ أو أكثر ــ من شروط القبول [أي لم تجتمع فيه شروط القبول جميعها ، وهو الحديث الضعيف بأقسامه] .

أقسام الحديث الضعيف (المردود)

يمكن تقسيمه حسب أسباب الرّد [يعني الشرط المفقود] إلى خمسة أقسام ، ويندرج تحت كل قسم منها جملة أنواع :

القسم الأول : الضعيف نتيجة فقد شرط إتصال السند [بسبب سقط في الإسناد] .

القسم الثاني : الضعيف نتيجة فقد شرط العدالة .

القسم الثالث : الضعيف نتيجة فقد شرط تمام الضبط .

القسم الرابع : الضعيف نتيجة فقد شرط عدم الشذوذ .

القسم الخامس : الضعيف نتيجة فقد شرط عدم العلّة .

[انظر : قواعد أصول الحديث د. أحمد عمر هاشم].

القسم الأول

الحديث الضعيف نتيجة فقد شرط إتصال السند

[أي : لسقط في إسناده]

والسقط من الإسناد قد يكون ظاهرا ، وقد يكون خفيا .

أمّا السقط الظاهر فيشترك في معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث ، ويعرف هذا السقط من عدم التلاقي بين الراوي وشيخه [أي : من يروي عنه ممن هو فوقه] ؛ إمّا لأنه لم يدرك عصره ، أو أدرك عصره لكنه لم يجتمع به (وليست له منه إجازة ، وهي : الإذن بالرواية ، وقد يحصل الراوي عليها من شيخ لم يلتق به ، كأن يقول الشيخ أحيانا : أجزت مسموعاتي لأهل زماني . ولا وِجادة ، وهي : أن يجد الراوي كتابا لشيخ من الشيوخ يعرف خطّه ، فيروي ما في ذلك الكتاب عن الشيخ) . لذلك يحتاج الباحث في الأسانيد إلى معرفة تاريخ الرواة ، لأنه يتضمن بيان مواليدهم ووفياتهم ، وأوقات طلبهم وارتحالهم ، وغير ذلك .

وقد اصطلح علماء الحديث على تسمية السقط الظاهر بأربعة أسماء ، بحسب مكان السقط ، وعدد الرواة الذين أسقطوا . وهذه الأسماء هي :

1- المعلّق 2- المنقطع 3- المعضل 4-والمرسل .

وأما السقط الخفيُّ فلا يدركه إلا الأئمة الحُذاق المطّلعون على طرق الحديث ، وعلل الأسانيد ، وله تسميتان ، وهما :

1- المُدَلَّس 2- والمرسل الخفي .

[انظر : تيسير مصطلح الحديث ــ د. محمود الطحّان ص51].

وأكتفي في هذه الحلقة من حلقات البحث ببيان الحديث المعلق ، وأترك الأنواع الأخرى لحلقات لاحقة بعون الله تعالى .

الحديث المُعَلَّق

تعريفه لغة :

هو اسم مفعول من "علّق" الشيء بالشيء ، أي : ناطه ، وربطه به ، وجعله معلقا .

سبب تسميته : وسمّي هذا السند معلقا بسبب اتصاله بالجهة العليا فقط ، وانقطاعه من الجهة الدنيا ، فصار كالشيء المعلّق بالسقف ونحوه .

تعريفه اصطلاحا :

هو ما حُذف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي ، ولو أتى على إسناده كله .

صور الحديث المعلّق

1- أن يُسقط الراوي الأول من مبدأ السند .

[.....] قال [فلان] عن [فلان] عن [فلان] عن [التابعي] عن [الصحابي] يبلغ به ، أو يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

مثاله : ما أخرجه البخاري في الصحيح : في الإيمان : بَاب حُسْنُ إِسْلامِ الْمَرْءِ ، قال : قَالَ مَالِكٌ أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلامُهُ يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا ، وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِصَاصُ الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا ، إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا ". فإن بين البخاري والإمام مالك راوٍ لم يُذكر . فهذا حديث معلّق ؛ لأنه حُذف راوٍ واحد من أول السند .

وقد وصله الإمام النسائي في سننه : كتاب الإيمان وشرائعه ، ، رقم (4998) أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمُعَلَّى بْنِ يَزِيدَ قَالَ حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ [يعني ابن مُسلم] قَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :" إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلامُهُ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ

كُلُّ حَسَنَةٍ كَانَ أَزْلَفَهَا وَمُحِيَتْ عَنْهُ كُلُّ سَيِّئَةٍ كَانَ أَزْلَفَهَا ثُمَّ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِصَاصُ الْحَسَنَةُ بِعَشْرَةِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهَا ".

2- أن يحذف راويان ، أو أكثر على التوالي من مبدأ الإسناد .

[.....] [.....] عن [فلان] عن [فلان] عن[التابعي] عن [الصحابي] يرفعه .

مثاله : ما أخرجه البخاري في الصحيح : في الرقاق : بَاب فِي الْحَوْضِ رقم (6576) قال : وَقَالَ حُصَيْنٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :" أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ وَلَيُرْفَعَنَّ مَعِي رِجَالٌ مِنْكُمْ ثُمَّ لَيُخْتَلَجُنَّ دُونِي فَأَقُولُ يَا رَبِّ أَصْحَابِي فَيُقَالُ إِنَّكَ لا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ ".

فهذا حديث معلّق ؛ لأنه حُذف راويان على التوالي من أول السند .

وقد وصله الإمام مسلم في الفضائل ، بَاب إِثْبَاتِ حَوْضِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصِفَاتِهِ رقم (2297) عن سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو الأَشْعَثِيِّ عن عَبْثَرٍ بن القاسم ــ ح ــ و عن أَبِي بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، عن ابْنِ فُضَيْلٍ ــ كلاهُمَا [يعني عبثر وابن فضيل] عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

ومثاله : ما أخرجه البخاري في الصحيح : في الوضوء ، بَاب الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ رقم (202) قال : قَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنِي أَبُو النَّضْرِ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ سَعْدًا حَدَّثَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ فَقَالَ عُمَرُ لِعَبْدِاللَّهِ : إِذَا حَدَّثَكَ شَيْئًا سَعْدٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ .

وهذا حديث معلّق ؛ لأنه حُذف راويان على التوالي من أول السند .

وقد وصله الإمام النسائي في سننه : كتاب الطهارة ، بَاب الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، رقم (122) قال : أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ أَنَّهُ لا بَأْسَ بِهِ .

3- أن يحذف رواة الإسناد جميعهم ، إلا الصحابي والتابعي .

[..... ، ..... ، ..... ، .....] عن [التابعي]عن [الصحابي] يرفعه .

مثاله : ما أخرجه البخاري في الصحيح : كتاب الرقاق ترجمة لباب ، قال : بَاب يَقْبِضُ اللَّهُ الأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " رَوَاهُ نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

4- أن يحذف رواة الإسناد جميعهم ، إلا الصحابي .

[..... ، ..... ، ..... ، .....] عن [الصحابي] يرفعه .

مثاله : ما أخرجه البخاري في الصحيح في مقدمة باب ما يذكر في الفخذ : وقال أبو موسى : غطّى النبي صلّى الله عليه وسلم ركبتيه حين دخل عثمان . فهذا حديث معلّق ؛ لأنه حذف السند كلّه إلا الصحابي ، وهو أبو موسى الأشعري رضي الله عنه .

ومثاله : ما أخرجه البخاري في الصحيح : في الرقاق : بَاب صِفَةِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، قال : وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ زِيَادَةُ كَبِدِ حُوتٍ . وهذا حديث معلّق ؛ لأنه حذف السند كلّه إلا الصحابي ، وهو أبو سعيد الخدري رضي الله عنه .

ومثاله : ما أخرجه البخاري في الصحيح : في الرقاق : بَاب فِي الْحَوْضِ قال : وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :" اصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ ". وهذا حديث معلّق ؛ لأنه حذف جميع السند إلا الصحابي، وهو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ رضي الله عنه .

5- أن يحذف جميع السند ثم يقال مثلا :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ...كذا .

مثاله : ما أخرجه البخاري في الصحيح : كتاب الرقاق في ترجمة باب ، قال : بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :" مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا ".

وهذا حديث معلّق ؛ لأنه أسقط إسناده كله .

ومثاله : ما أخرجه البخاري في الرقاق أيضا في ترجمة باب ، قال : بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا ".

وهذا حديث معلّق ؛ لأنه أسقط إسناده كله .

ووصله في الباب نفسة برقم (6485)، قال : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا ".

وبرقم (6486) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :" لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا ".

شمول الحديث المعلّق للمرفوع وغيره

لا يقتصر الوصف بالمعلّق على الحديث المرفوع فحسب ، بل يتعداه إلى الموقوف والمقطوع ، وفتاوى تبع الأتباع ـــ أو قل : تابعي التابعين ـــ وأقوالهم ، إذا سقط من أول إسنادهما راوٍ فأكثر على التوالي .

والحديث المرفوع هو : ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة .

والحديث الموقوف : هو ما أضيف إلى الصحابي قولا كان ، أو فعلا ، أو تقريرا ، متصلا أو غير متصل .

مثال الحديث الموقوف المعلّق : ما أخرجه البخاري في الصحيح : كتاب التفسير ، بَاب قَوْلِه تعالى { إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ } شَعَائِرُ عَلامَاتٌ وَاحِدَتُهَا شَعِيرَةٌ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : الصَّفْوَانُ الْحَجَرُ . وهذا معلّق ؛ لأنه أسقط الرواة فيما بينه وبين ابن عباس رضي الله عنهما ، وابن عباس : صحابي .

ومثاله : ما أخرجه البخاري أيضا في التفسير ، بَاب قوله تعالى { آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ } قال : وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ (إِصْرًا) عَهْدًا .

والحديث المقطوع : هو ما أضيف إلى التابعي قولا كان ، أو فعلا ، سواء كان التابعي كبيرا ، أو صغيرا .

مثال المقطوع المعلّق : ما أخرجه البخاري في الصحيح : في المغازي : بَاب فِي شهود الملائكة بدرا رقم (4024) قال : وَقَالَ اللَّيْثُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيد ، عَنْ سَعِيد بْنِ الْمُسَيَّب : وَقَعَت الْفتْنَةُ الأُولَى ــ يَعْني مَقْتَلَ عُثْمَانَ ــ فَلَمْ تُبْقِ مِنْ أَصْحَاب بَدْر أَحَدًا ، ثُمَّ وَقَعَت الْفتْنَةُ الثَّانيَةُ ــ يَعْني الْحَرَّةَ ــ فَلَمْ تُبْقِ مِنْ أَصْحَاب الْحُدَيْبيَة أَحَدًا ، ثُمَّ وَقَعَت الثَّالثَةُ فَلَمْ تَرْتَفعْ وَللنَّاس طَبَاخٌ .

وهذا حديث معلّق ؛ لأنه حُذف راوٍ ، أو أكثر على التوالي من أول السند .

ومثاله : ما أخرجه البخاري في الصحيح : كتاب التفسير ، بَاب وَقَوْلُهُ تَعَالَى { وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى } قال : قَالَ مُجَاهِدٌ الْمَنُّ صَمْغَةٌ وَالسَّلْوَى الطَّيْرُ . وهذا معلّق ؛ لأنه أسقط ما بينه وبين مجاهد ــ وهو تابعي ــ من الرواة .

ومثاله : ما أخرجه البخاري أيضا في مطلع تفسير سُورَة آل عِمْرَانَ قال : وَقَالَ مُجَاهِدٌ { وَالْخَيْلُ الْمُسَوَّمَةُ } الْمُطَهَّمَةُ الْحِسَانُ . قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَعَبْدُاللَّهِ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى : الرَّاعِيَةُ الْمُسَوَّمَةُ .

وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ (وَحَصُورًا) لا يَأْتِي النِّسَاءَ .

وَقَالَ عِكْرِمَةُ { مِنْ فَوْرِهِمْ } مِنْ غَضَبِهِمْ يَوْمَ بَدْرٍ .

وَقَالَ مُجَاهِدٌ { يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ } مِنَ النُّطْفَةِ تَخْرُجُ مَيِّتَةً وَيُخْرِجُ مِنْهَا الْحَيَّ .

وهذه كلها كما ترى أحاديث مقطوعة ومعلّقة ؛ لكون الإمام البخاري قد أسقط أسماء الرواة فيما بينه وبين هؤلاء الأئمة من التابعين .

مثال المعلّق من أقوال تابعي التابعين : ما أخرجه البخاري في الصحيح : في كتاب صلاة التراويح ، بَاب فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ، قال : قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : مَا كَانَ فِي الْقُرْآنِ {مَا أَدْرَاكَ}

فَقَدْ أَعْلَمَهُ وَمَا قَالَ { وَمَا يُدْرِيكَ } فَإِنَّهُ لَمْ يُعْلِمْهُ . وهذا حديث معلّق ؛ لأنه حُذف منه جميع السند .

حكمه : الحديث المعلّق نوع من أنواع الحديث الضعيف ، لأنه فقد شرطا من شروط القبول ــ وهو إتصال السند ــ فهو مردود من أجل ذلك ، وللجهل بحال الــراوي ، أو الرواة الذين لم يذكروا في الإسناد .

وهذا الحكم ــ كونه مردودا ــ هو للحديث المعلّق مطلقا . لكن إن وجد المعلّــق في كتاب التزم صاحبه فيه الصحة ــ كالصحيحين ؛ فهذا له حكم خاص .

حكم الأحاديث المعلّقة في الصحيحين

إن الإمامين البخاري ومسلما لم يدخلا في كتابيهما إلا ما صحَّ ، وأن الأمّــة تلقــت كتابيهما بالقبول . وإن ما روياه بالإسناد المتصل فهو المحكوم بصحته . وأمّا ما حــذف من مبدأ إسناده راوٍ أو أكثر ــ وهو الحديث المعلّق ــ فحكمه كما يلي :

1- ما كان منه بصيغة الجزم كــ(قال)، و(رَوَى)، و(ذَكَرَ) فإن هــذه الصــيغة تعتبر حكما بصحته إلى المضاف إليه [أي : إلى من علّقه عنه] فقــط ؛ لأنــه لا يستجيز أن يجزم بالحديث عنه ، ونسبته إليه إلا وقد صحَّ عنده أنه قاله .

2- وما لم يكن فيه جزم كــ (يُرْوى) و(يُحْكَى) ، و (يُذْكَرُ) ، و(رَوَى) ، و (ذَكَّرَ) ــ وغيرها من صيغ التضعيف ، أو التمريض ــ فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه ، لأن هذه العبارات تستعمل في الحديث الصحيح ، وتســتعمل في الضعيف أيضا .

مثال الصحيح ــ وقد جاء معلّقا بغير صيغة الجزم ــ قول البخاري في كتاب الصلاة : وَيُذْكَرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ قرأ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُــورَةَ الْمُــؤْمِنِينَ في الصُّبْحِ ، حَتَّى جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ ، أَوْ ذِكْرُ عِيسَى أَخَذَتْه سَعْلَةٌ فَرَكَعَ .

وهو حديث صحيح : أخرجه الإمام مسلم في صحيحه موصولا : كتاب الصلاة ، بَاب الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ رقم (455).

ومثال الضعيف ــ وقد أورده معلّقا بغير صيغة الجزم إشارة منه إلى كونه لم يصحَّ عنده ــ قول البخاري في كتاب الصلاة : ويُذْكَرُ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قضى بالدّيْنِ قبلَ الوصيَّةِ ". وقد رواه الترمذي موصولا من طريق الحارث الأعور ، عن عليّ رضي الله عنه ، والحارث ضعيف .

وهذا الذي يورده البخاري بصيغة التمريض ليس بساقط سقوطا نهائيا ؛ لأنه أدخله في كتابه الذي وصفه بأنه صحيح ، ومع هذا فإن إيراده له في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله .

وإن أكثر الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري جاءت متصلة في مواضع أخرى منه ، وإنما أوردها معلّقة للاختصار . وأما المعلقات التي لم ترد متصلة في صحيح البخاري في مواضع أخرى منه ــ وعددها مائة وستون حديثا ــ فقد تتبعها الحافظ ابن حجر فوجدها متصلة ، وقد أفردها وتلك التي وصلها البخاري في كتابه المسمّى " تغليق التعليق".

أما المعلقات في صحيح الإمام مسلم فهي قليلة ، وقد بحثت وتحققت صحتُها ، وقد أوردها الحافظ أبو علي الغساني في كتابه " تقييد المهمَل وتمييز المشكِل " وقد بلغ بها أربعة عشر حديثا ، ثم تبعه الحافظ أبو عمرو بن الصلاح الشهرزوري في مطلع شرحه لصحيح مسلم ، وحقق أنها إثنا عشر حديثا فقط . ثم قال : وهي موصولة من جهات صحيحة لا سيما ما كان منها مذكورا على وجه المتابعة ، ففي نفس الكتاب وَصْلُها ، واكتفى بكون ذلك معروفا عند أهل الحديث ".

>> يليه الكلام على الحديث المنقطع إن شاء الله تعالى .

فهرس المصادر والمراجع

* القرآن العظيم .

* الأصبحي ، مالك بن أنس ، الموطأ ، تصحيح وتعليق وترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي . دار الحديث ط(2) 1413هـ= 1993م .

* البخاري ، محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح (مطبوع مع كتاب فتح الباري) القاهرة : دار الريان للتراث / ط(1) 1407هـ = 1986م .

* البخاري ، محمد بن إسماعيل ، التاريخ الكبير ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1986م.

* الترمذي ، محمد بن عيسى ، السنن ، ضبطه وراجع أصوله وصححه : عبد الرحمن محمد عثمان . بيروت : دار الفكر .

* ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، تهذيب التهذيب ، دار الفكر ، 1984م .

* ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، تقريب التهذيب ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، بيروت : دار المعرفة ، 1380 هـ .

* الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن ، السنن ، تحقيق وتخريج : فؤاد أحمد زمرلي ، وخالد السبع العلمي ، القاهرة : دار الريان للتراث، بيروت : ودار الكتاب العربي ، ط(1) 1407هـ = 1987م .

* أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، السنن ، راجعه وضبطه وعلق عليه : محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الفكر .

* الذهبي ، محمد ، تذكرة الحفاظ ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، 1374هـ .

* الذهبي ، محمد ، ميزان الاعتدال ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، طبعة الحلبي (د.ت) .

* الرازي ، أبو حاتم ، الجرح والتعديل ، طبعة : حيدر آباد (د.ت) .

* الشيباني ، أحمد بن محمد بن حنبل ، المسند ، دار الفكر (د. ت) .

* الطحّان ، محمود ، تيسير مصطلح الحديث ، الكويت ، دار التراث ، 1984 م .

* عتر ، نور الدين ، منهج النقد في الحديث الشريف ، بيروت : دار الفكر المعاصر ، الطبعة الثالثة ، 1997م .

* ابن القيسراني ، محمد بن طاهر ، الجمع بين رجال الصحيحين ، ط . حيدرآباد (د.ت).

* ابن ماجه القزويني ، محمد بن يزيد ، السنن ، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي .

* النسائي ، أحمد بن شعيب ، السنن ، ومعه شرح السيوطي ، وحاشية السندي . القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، 1964م .

* النيسابوري ، مسلم بن الحجاج ، الجامع الصحيح ، حققه ورقمه ورتبه : محمد فؤاد عبد الباقي . نشر دار الفكر 1403هـ .

* هاشم ، أحمد عمر ، قواعد أصول الحديث ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 1984 م .